

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٧٦

بشأن الموافقة على اتفاق قرض بين حكومتي جمهورية مصر العربية (الميئنة الاسكندرية) والولايات المتحدة الأمريكية بخصوص مشروع معدات ميناء الاسكندرية الموقع عليه في القاهرة بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٧٦ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ما مذكور براسته الجمهورية في ٨ ذى القعده سنة ١٣٩٦ (١٢١ أكتوبر ١٩٧٦)

أئور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٧٦

بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية الخاص بقيام الهيئة الألمانية بالتعاون مع الشركة العامة للبتروlier للبتروlier بإجراء المساحة البحرينية بمنطقة خليج السويس الموقع عليه في القاهرة بتاريخ ٢٧ يونيو ١٩٧٦

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٦ بتفويض رئيس الجمهورية بإصدار قرارات لها قوة القانون في شأن عقد القروض وإبرام المعاهدات ذات الصلة بالشئون الاقتصادية ؛

قرار :

(المادة الأولى)

ووفق على الكتاب المتبادل بين حكومتي جمهورية مصر العربية وحكومة ألمانيا الاتحادية الخاص بقيام الهيئة الألمانية بالتعاون مع الشركة العامة للبتروlier للبتروlier بإجراء المساحة البحرينية بمنطقة خليج السويس الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٧ يونيو ١٩٧٦ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ما مذكور براسته الجمهورية في ٨ ذى القعده سنة ١٣٩٦ (١٢١ أكتوبر ١٩٧٦) أئور السادات

قرار :

(المادة الأولى)

ووفق على اتفاق القرض بين جمهورية مصر العربية (الميئنة المصرية للقمر الكهربائية) والولايات المتحدة الأمريكية (وكالة التنمية الدولية) لمشروع محظى توليد القوى النازية في حلوان وطنطا الموقع في القاهرة بتاريخ ٢١/٧/١٩٧٦ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ما مذكور براسته الجمهورية في ٨ ذى القعده سنة ١٣٩٦ (١٢١ أكتوبر ١٩٧٦)

أئور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٧٦

بشأن الموافقة على اتفاق قرض بين حكومتي جمهورية مصر العربية (هيئه ميناء الاسكندرية) والولايات المتحدة الأمريكية بخصوص مشروع معدات ميناء الاسكندرية الموقع عليه في القاهرة بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٧٦

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٦ بتفويض رئيس الجمهورية بإصدار قرارات لها قوة القانون في شأن عقد القروض وإبرام المعاهدات ذات الصلة بالشئون الاقتصادية ؛